

لبنان في مأزق مالي أخطر مع تآكل أصوله السيادية

تزايد المخاوف من انهيار سريع للاحتياطيات النقدية بسبب توقف عجلة الاقتصاد عن الدوران



يتكشف يوما بعد يوم عمق الأزمة المالية الخائفة التي يعاني منها لبنان في ظل الجمود السياسي المطبق الذي يعد أحد أسباب انهيار الاقتصاد بالشكل الذي هو عليه الآن، مما أثار قلق المتابعين من أن فقدان الاقتصاد آخر أوراقه المتمثلة في الأصول السيادية لمواجهة الأزمة قد يزيد من تعقيد أي خطوات لإصلاح الوضع.

بيروت - حملت أحدث المؤشرات التي كشف عنها مصرف لبنان المركزي حول تآكل الأصول السيادية للبلاد وحجم الدين العام الذي تسببت فيه الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات الماضية في طياتها حالة من القلق المزيج بالإحباط من أن البلد قد يواجه أخطارا أكبر.

وكشف تقرير للمركز نشره على منصفته الإلكترونية أن الأصول الأجنبية التي بحوزته تراجعت إلى حوالي 21.1 مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ يونيو عام 2009، بعد أن كانت عند نحو 38.7 مليار دولار في منتصف سبتمبر 2019.

أرقام سلبية

| | |
|--------|---|
| 21.1 • | مليار دولار حجم الاحتياطيات النقدية، وهو أدنى مستوى لها منذ 2009 |
| 60.4 • | مليار دولار ديون الحكومة بالعملة المحلية لدى أكثر من 70 مصرفا يعمل في لبنان |
| 7.7 • | مليار دولار ديون الحكومة لدى المؤسسات غير المصرفية |
| 97 • | مليار دولار حجم الدين العام بالعملة المحلية والأجنبية بنهاية أبريل الماضي |

وتظهر بيانات المركزي أن ديون الحكومة للمصارف التي تعد محورية للاقتصاد القائم على الخدمات تشكل ما يقارب 25 في المئة من إجمالي الدين بالعملة المحلية، والبالغ حوالي 91 تريليون ليرة (60.4 مليار دولار).

ومعظم ديون الحكومة، لأكثر من 70 مصرفا يعمل في لبنان، على شكل سندات حكومية اشترتها البنوك في السنوات الماضية.

أما ديون الحكومة للمؤسسات غير المصرفية فبلغت نحو 7.7 مليار دولار على شكل سندات خزينة، ويعتبر المركزي الدائن الأكبر للحكومة بمقدار 37.2 مليار دولار في نهاية مارس الماضي.

وأظهرت بيانات أيضا أن الدين العام بالعملة المحلية والأجنبية تجاوز 97 مليار دولار في نهاية أبريل الماضي، عن مستواه البالغ 60 مليار دولار في نهاية عام 2017، نتيجة الاقتراض الضخم وتراكم الفائدة.

ويصف بعض الاقتصاديين النظام المالي في لبنان بأنه خطة احتياطي منظمة على الصعيد الوطني مثل سلسلة بونزي الهرمية التي يتم فيها اقتراض المال لسداد أموال دائنين سابقين، وتفلح الخطة إلى أن تنفذ الأموال الجديدة.

ورغم أن المركزي الذي يقوده منذ 1993 المصرفي السابق في ميريل لينش رياض سلامة استحدثت عمليات "هندسة مالية"،

ويختزل الجبحر المتسارع للنقد الأجنبي جبل الأزمات والتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني المنهار على الرغم من التدابير الطارئة التي يتخذها مصرف المركزي بين الفينة والأخرى للحيلولة دون استفحال الأزمة في النظام المصرفي.

وتأثر اقتصاد لبنان الصغير سلبا من جراء تراجع التدفقات النقدية من اللبناني المهجر، بعد أن كانوا تقليديا عاملا مساعدا في تمويل جانب من متطلباته المالية، وأيضا من جراء النزوح الجماعي للاستثمارات الخارجية بشكل متواتر بسبب الأزمة السياسية.

الوضع المالي يزداد سوءا

الأوسط بما فيه سوريا المجاورة في حالة من الفوضى.

وبالتزامن مع ذلك، بدأت الاستثمارات الخليجية في لبنان تنحسر مع تزايد نفوذ إيران في لبنان عن طريق جماعة حزب الله المسلحة التي تنامي نفوذها السياسي. وسجل العجز في الميزانية ارتفاعا كبيرا وازداد العجز في ميزان المدفوعات بينما قشلت التحويلات في مجارة واردات تشمل كل شيء من المواد الغذائية الأساسية إلى السيارات الفاخرة.

ورغم شح الدولار استبعد خبراء اقتصاد أن يقدم لبنان على خطوة تسجيل جزء من مخزون الذهب البالغ حجمه 286.8 طن بقيمة 15 مليار دولار والموزع بين موجودات في المركزي وأخرى في السوق الأميركية بسبب حواجز قانونية وسياسية وربما اجتماعية أيضا.

ركائز الاقتصاد الأساسية، بما في ذلك التجارة والسياحة وتحويلات المغتربين. وعمل لبنان بعد الحرب الأهلية على موازنة دفاقره بإيرادات السياحة والمساعدات الخارجية وأرباح القطاع المالي وسخاء دول الخليج العربية التي مولت الدولة من خلال تدعيم احتياطيات المصرف المركزي.

لكن واحدا من أكثر مصادر الدولارات التي يعتمد عليها كان تحويلات ملايين اللبنانيين الذين سافروا إلى الخارج بحثا عن عمل. وحتى خلال الانهيار المالي العالمي عام 2008 كان اللبنانيون يحولون الأموال إلى بلادهم.

ومع ذلك بدأت التحويلات تنبسطا بدءا من العام 2011 عندما أتت الخلافات الطائفية في لبنان إلى المزيد من التعثر السياسي وهوى قطاع كبير من الشرق

شأنه أن يطل احتياطيات النقد الأجنبي الإلزامية المحتفظ بها نيابة عن البنوك التجارية وهو ما يمثل انهيارا كاملا للقطاع المصرفي.



وأكد خبراء الوكالة حينها أن التعدي على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك المحتفظ بها في المركزي، وسط الجمود الحكومي المستمر، من شأنه أن يزيد من المخاطر لدى البنوك الدولية المرسلات.

وقالوا إن ذلك قد يعرض المعاملات المصرفية في البنوك اللبنانية للخطر، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على

وهي مجموعة من الآليات التي وصلت إلى عرض عوائد سخية على المصارف المحلية مقابل الدولار ما انعكس على زيادة الاحتياطيات الأجنبية، إلا أن الأمر كان أقل وضوحا.

ويرى محللون أن ذلك الوضع أصبح نقطة مثيرة للجدل مع زيادة الالتزامات حيث تشير التقديرات الصادرة عن المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الدولية إلى أن ما يدين به المركزي يمحو أصوله وأكثر، لذا قد يكون متكبدا لخسائر جسيمة.

وحذرت وكالة التصنيف الائتماني موديز في أبريل الماضي من أن عدم قدرة المركزي اللبناني على توفير المال لبرنامج الحكومة لدعم الواردات، باعتبار أن احتياطيات النقد الأجنبي القابلة للاستخدام قد استنزفت عمليا، من

سلالات كورونا تهدد تعافي الطلب على النفط الخام

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء مثل روسيا، ضمن أوبك+، على زيادة إمدادات النفط مليوني برميل يوميا كل شهر اعتبارا من أغسطس وحتى ما قد يبسد أمال المنتجين في تحقيق إيرادات أعلى وأسعار أفضل في ظل قيود تحالف أوبك+.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز الجمعة أن أسعار النفط ستنزل أول قرب 70 دولارا للبرميل ببقية العام بدعم من تعافي الاقتصاد العالمي وتباطؤ يفوق المتوقع لعودة الإمدادات الإيرانية بينما تقيد السلالات الجديدة لفايروس كورونا تحقيق الأسعار المزيد من المكاسب.

وتوقع المسح الذي شارك فيه 38 محللا أن يبلغ متوسط سعر برنت 68.76 دولار للبرميل، بارتفاع طفيف عن تقدير يونيو الماضي البالغ 67.48 دولار. وبلغ متوسط سعر برنت منذ بداية العام الجاري نحو 66.57 دولار.

وقال فرانك شاننبرجر المحلل لدى آل.بي.ديلبو إنه "في ظل ارتفاع إنتاج أوبك+، والعودة المحتملة لإنتاج أميركي في النصف الثاني من 2021، واستمرار تهديد الجائحة بإبطاء الطلب على الخام مجددا، اعتقد أن 70 دولارا مستوى أكثر واقعية للنفط".

وبيضا تتوقع أوبك ووكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب إلى مستوى ما قبل الجائحة في 2022، تقيد دول في آسيا من بينها الصين التقليل مجددا لكبح ارتفاع الإصابات بكوفيد.

ومن المرجح أن تلقى أسعار النفط الدعم أيضا هذا العام من تأخر عودة إمدادات النفط الإيرانية التي تنتظر رفع عقوبات أميركية.

لندن - يعترض تعافي الطلب على النفط الخام مطبات في طريق التعافي في ما تبقى من العام الجاري جراء الغموض الذي يتخفق قدرة الحكومات على مواجهة السلالات المتحورة من فايروس كورونا، مما قد يبسد أمال المنتجين في تحقيق إيرادات أعلى وأسعار أفضل في ظل قيود تحالف أوبك+.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز الجمعة أن أسعار النفط ستنزل أول قرب 70 دولارا للبرميل ببقية العام بدعم من تعافي الاقتصاد العالمي وتباطؤ يفوق المتوقع لعودة الإمدادات الإيرانية بينما تقيد السلالات الجديدة لفايروس كورونا تحقيق الأسعار المزيد من المكاسب.

وتوقع المسح الذي شارك فيه 38 محللا أن يبلغ متوسط سعر برنت 68.76 دولار للبرميل، بارتفاع طفيف عن تقدير يونيو الماضي البالغ 67.48 دولار. وبلغ متوسط سعر برنت منذ بداية العام الجاري نحو 66.57 دولار.

وقال فرانك شاننبرجر المحلل لدى آل.بي.ديلبو إنه "في ظل ارتفاع إنتاج أوبك+، والعودة المحتملة لإنتاج أميركي في النصف الثاني من 2021، واستمرار تهديد الجائحة بإبطاء الطلب على الخام مجددا، اعتقد أن 70 دولارا مستوى أكثر واقعية للنفط".

وبيضا تتوقع أوبك ووكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب إلى مستوى ما قبل الجائحة في 2022، تقيد دول في آسيا من بينها الصين التقليل مجددا لكبح ارتفاع الإصابات بكوفيد.

ومن المرجح أن تلقى أسعار النفط الدعم أيضا هذا العام من تأخر عودة إمدادات النفط الإيرانية التي تنتظر رفع عقوبات أميركية.

السياحة التركية تواجه الصعوبات رغم ارتفاع الإيرادات

في تركيا من أصحاب الفنادق والمطاعم وصولا إلى المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم إلى المنشآت السياحية ولذلك فهم ياملون في أن يكون موسم الصيف فرصة لكي تعود أعمالهم بقوة.

3 مليارات دولار عوائد في الربع الثاني من 2021 مقارنة مع 7.97 مليار دولار في 2019

ونسبت وكالة بلومبرغ في وقت سابق هذا الشهر إلى حميت كوك من اتحاد وكالات السفر التركية قوله "نحن نتحدث عن قطاع ظل في وضع الخمول لمدة عام. هناك خسارة تزيد عن 20 مليار دولار".

وكان أردوغان قد قال الشهر الماضي أثناء افتتاح فندق في أنطاليا في أعقاب حملة التطعيمات التي أطلقتها الحكومة للعاملين في القطاع "سنضمن للعاملين في السياحة إمكانية الاستفادة على الأقل من النصف الثاني من موسم 2021".

وأضاف "نحن نهدف إلى الحصول على حصة أكبر بكثير من السياحة إلى جانب تعويض الخسائر".

ولكن حتى مع كل هذا التفاؤل فقد لا تكون السياحة الداخلية قادرة على إنقاذ الموسم الحالي كما تأمل الحكومة لأن العديد من الأتراك فقدوا وظائفهم، واضطروا إلى الاستفادة من مدخراتهم أو ببساطة لا يريدون إنفاق الأموال.

المعهد لم يتمكن من حساب الإيرادات في الربع الثاني من 2020 بسبب إغلاق الحدود المرتبط بمكافحة جائحة فايروس كورونا.

وكشفت بيانات أن عدد الزوار الأجانب الوافدين على تركيا قفز إلى أكثر من مليوني زائر في يونيو الماضي، بزيادة تقريبا بعشرة أمثال المستوى المسجل قبل عام حين فرضت قيود الإغلاق لأول مرة، لكن الرقم يقل عن نصف المستوى المسجل قبل عامين.

وبدأت تركيا في إغلاق حدودها وفرض قيود على الأنشطة بعد تسجيل أول حالة إصابة بكوفيد - 19 في مارس من العام الماضي. وبلغ عدد الوافدين الأجانب 215 ألفا فقط في يونيو 2020.

وفي النصف الأول من 2021 ككل، صعد عدد الوافدين الأجانب 27 في المئة مقارنة مع العام الماضي، لكنه كان أقل من ثلث المستويات المسجلة في 2019.

وتستهدف الحكومة وصول 30 مليون سائح هذا العام، أي ما يقرب من ضعف الرقم في العام الماضي. لكن الأمر يبدو شبه مستحيل رغم التعويل على السياح القادمين من روسيا والصين وألمانيا.

وفي حين عانت العديد من الشركات التركية خلال الوباء، وهو ما أثر على السياحة حيث انخفض عدد الزوار بنسبة 69 في المئة وانخفضت الإيرادات إلى حوالي 12 مليار دولار، جلب القطاع في 2019 قرابة 34.5 مليار دولار وحوالي 52 مليون زائر.

وقلب الوباء حياة كل من يعيشون من السياحة في معظم المدن السياحية

إسطنبول - اعتبر محللون أن أحدث المؤشرات التي أعلن عنها الجمعة معهد الإحصاء التركي بشأن ارتفاع إيرادات السياحة لا تعكس بالضرورة تعافي السياحة رغم أن السلطات وعلى رأسها الرئيس رجب طيب أردوغان تعتبر أن هذا الموسم حاسم لعودة عجلة أعمال الفنادق والمنتجعات والمطاعم إلى سالف نشاطها.

وأظهرت البيانات الرسمية أن إيرادات السياحة في تركيا بلغت ثلاثة مليارات دولار في الربع الثاني من العام بعد أن بلغ دخل البلاد من القطاع 2.45 مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري.

ويعتمد تركيا على عائدات السياحة في تلبية احتياجاتها من العملات الأجنبية، في وقت تعرضت فيه لتضخم من رقمين وهبوط العملة، والذي تفاقم بسبب الجائحة.

والتغير السنوي بالنسبة المئوية في الإيرادات للربع الثاني غير متاح نظرا إلى



مستوى تدفق الزوار لن يعوض الخسائر